

قانون تمجيد الاستعمار الفرنسي وردود الفعل المختلفة عنه

The law glorifying French colonialism and the different reactions to it

كـه الأستاذ الدكتور: سعدوني بشير

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله



- تاريخ النشر	- تاريخ القبول	- تاريخ الإرسال
2024/12/31	2024/12/16	2024/12/02



- Summary:	- الملخص:
One of the thorny and serious issues that have been the subject of intense debate and differing opinions between Algerians and the French is the issue of Law No. 158 of 23 February 2005, which was approved by the French National Assembly and published in the Official Gazette the following day, 24/02/2005. This law relates to the 'positive' role of the French presence in former colonies and obliges educational and university institutions to instil in French students through history lessons the conviction that the	من القضايا الشائكة والخطيرة التي اشتدّ النقاش، واختلفت الآراء حولها بين الجزائريين والفرنسيين، قضية قانون 23 فبراير 2005 رقم 158 الذي صادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية، ونشر في الجريدة الرسمية في اليوم الموالي 24 / 02/2005 هذا القانون المتعلق بالدور "الإيجابي" للوجود الفرنسي في المستعمرات السابقة، والذي ألزم المؤسسات التعليمية والجامعية على غرس في نفوس التلاميذ الفرنسيين، عبر دروس التاريخ قناعة مفادها أن

French presence in the colonies, especially in North Africa, was positive and humanitarian, even going so far as to consider that colonialism contributed to 'educating' the peoples that France entered and preventing all the colonies from being conquered by the French. Therefore, the already tense political relations between the two countries have been further muddled by the existence of some outstanding issues that have not been resolved, such as the issue of the archives that France still retains and refuses to hand over, and the issue of the victims of nuclear explosions, among others. This has hindered the signing of the friendship treaty between the two countries, because Algerians believe that the push to respect the memory of the Algerian people must precede any talk of a friendship treaty. What is the position of the French and Algerian sides on this law?	الوجود الفرنسي- في المستعمرات، خاصة في شمال إفريقيا، كان إيجابياً وإنسانياً، بل ذهب إلى حدّ اعتبار الاستعمار ساهم في "تثقيف" الشعوب التي دخلتها فرنسا ومنع كلّ (إهانة أو قذف بحق الحركة، بل أن كل حديث يجرم جرائم هؤلاء الحركة يقع صاحبه تحت طائلة هذا القانون) ⁽¹⁾. لهذا فقد زاد من تعكير العلاقات السياسية المتوترة أصلاً بين البلدين نتيجة وجود بعض الملفات العالقة بينهما، والتي لم تجد طريقها نحو الحل، كقضية الأرشفة الذي ما تزال فرنسا تحتفظ به وترفض تسليمه، وقضية ضحايا التفجيرات النووية وغيرها. وهو ما عرقل التوقيع على معاهدة الصداقة بين البلدين، لأنّ الجزائريين يرون أنّ الدفع باتجاه احترام ذاكرة الشعب الجزائري يجب أن تسبق كل حديث عن معاهدة صداقة. فما هو موقف الطرف الفرنسي والجزائري من هذا القانون؟
- Keywords:	- الكلمات المفتاحية:
Algeria; Law of 23 February 2005; France; Glorification of colonialism; Former colonies.	الجزائر؛ قانون 23 فبراير 2005؛ فرنسا؛ تمجيد الاستعمار؛ المستعمرات السابقة.

- مقدمة

صدرت عدّة تصريحات من ساسة ومفكرين فرنسيين، بما فيهم بعض من يزعمون أنهم مؤرخون يتناولون من خلالها على الجزائر، وعراقتها التاريخية، مدّعين أنّها ولدت من رحم فرنسا. وأنّ الفضل، كلّ الفضل يعود لها في جعل هذا الشعب البدائي، المتوحش، المتخلف -بحسب زعمهم- يتمتّع بمقومات الدولة.

ولكي يعرفوا أبناءهم والعالم بهذا الانجاز "العظيم" أصدروا يوم 23 فبراير 2005 قانون تمجيد الاستعمار الأمر الذي أثار استنكار الجزائريين، باعتباره تجنيًا على الحقائق التاريخية، وطمسا للظلم الاستعماري، وتشويها مقننًا لقرن وثلاث قرن من الاستعباد والاستغلال والاستعمار في حقّ الجزائريين.

- الموقف الفرنسي

يرى الفرنسيون أنّ هذا البلد (الجزائر) لم يكن شيئًا يذكر قبل أن يخلو به، فقد كان قفارًا، عبارة عن قبائل متصارعة متطاحنة لا رابط يجمع بينها، وأنّه لم يحدث أن كان للدولة الجزائرية وجود البتّة عبر التاريخ⁽²⁾ وأنّه "من فضائل فرنسا أنّها افتكت هاته البلاد من مخالب مستعمر متخلف همجي لتضعها تحت حكمها المستنير المتقدم الإنساني، رحمة بسكان البلاد الذين لا هوية لهم وخدمة للإنسانية والتطور"⁽³⁾.

هذه المزاعم رسختها المدرسة الاستعمارية في الأذهان، فأصبح يؤمن بها ويردها غالبية الفرنسيين بما فيهم المسؤولون، ومنهم الجنرال ديغول (Charle De Gaulle) الرئيس الفرنسي السابق الذي صرّح قائلاً: "إن القرطاجيين والرومان والوندال والبيزنطيين، والعرب السوريين والأتراك والفرنسيين قد تغلغلوا واحدًا بعد الآخر دون أن تكون هناك دولة جزائرية"⁽⁴⁾.

والأدهى من كلّ هذا أنّ عدوى هذا الاعتقاد وصلت إلى المفكرين والأكاديميين الفرنسيين، وظلّوا يؤمنون بها حتى بعد استقلال الجزائر ومن

هؤلاء بييربوايي الذي أصدر دراستين في المجلة الفرنسية في عامي 1966 و1970 انتهى فيها إلى الخلاصة التالية "يكون من يعتقد في وجود دولة جزائرية قبل 1830 كمن يصدّق خرافات ألف ليلة وليلة"⁽⁵⁾.

ولم يكتفوا بذلك، بل حاولوا تسويق ادعاءاتهم تلك، وإقناع غيرهم بها، بل واتخاذها دليلاً على أحقية وجودهم الأبدي في الجزائر، ولهذا اختار وزير خارجية حكومتهم سنة 1957 كريستيان بينو (Pineau) أكبر منبر أممي عالمي، فصّرّح في الأمم المتحدة قائلاً: "إن وجود فرنسا في الجزائر يكتسي صبغة شرعية، وهو زيادة على ذلك مطابق للقوانين العالمية، إن فرنسا لم تغزّ الجزائر بكل ما في لفظ الغزو من معنى إنّها لم تفعل إلا أنّها احتلت بصفة قانونية رقعة من الأرض لم تكن خاضعة لأي سلطان"⁽⁶⁾.

من هذا المنطلق يريدون أن يؤكدوا أنهم قاموا بمساع وجهود كبيرة ومكلفة جداً لتحويل هذا "الشتات اللامتجانس" حسب زعمهم إلى كيان متماسك، كما قاموا بتطوير هذه الأرض (الجزائر) بتشييد المباني، وبناء المدارس وشق الطرق، وتطوير الزراعة، وتحديث الصناعة، وبذلك فتحوا أعين الناس على معالم الحضارة الحديثة.

وعليه، فالفضل يعود إليهم وحدهم في إخراج الجزائريين من ظلمات الجهل والتخلف إلى نور المعرفة والبناء الحضاري، وبالتالي فإن صدور "قانون تمجيد الاستعمار" ليس تجني على الجزائر والجزائريين، وليس إنكاراً لحقائق التاريخ والجغرافيا، بل هو عين الحقيقة والصواب، وعلى أبناء فرنسا من الأجيال الجديدة التي لم تعيش حقبة الوجود الفرنسي في المستعمرات بما فيها الجزائر أن يطلعوا على "مفاخر" و"أمجاد" آبائهم وأجدادهم، ولكي يتم ذلك لابد أن تدرج هذه "المفاخر" و"الأمجاد" في المناهج المدرسية حتى تظلّ محفوظة في الذاكرة الوطنية يتباهى بها أبناء فرنسا على الدوام، وهو الأمر الذي يفسّر رفض وزير التربية الفرنسي "جيل دو روبيان" إزالة قانون تمجيد الاستعمار من المناهج المدرسية رغم الضجة التي أثارها صدوره⁽⁷⁾.

وكذا رفض السفير الفرنسي (Xavier Driencourt) كافير درينكور مبدأ الاعتذار من أساسه أثناء زيارته لسجن سرکاجي يوم 12 أكتوبر 2011 ووقوفه دقيقة صمت أمام النصب التذكاري الذي يخلد أسماء المجاهدين الذين قضوا حتفهم بواسطة المقصلة، حيث قال أن قدومه إلى سرکاجي ليس لتقديم الاعتذار عن جرائم فرنسا، ولكن للاحتفال باليوم العالمي لإلغاء عقوبة الإعدام⁽⁸⁾.

وكان قبله الرئيس الفرنسي ساركوزي (Nicolas Sarkozy) قد رفض الاعتذار عن الجرائم التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر، بعد أن طالبته تركيا بواجب الاعتراف والاعتذار حول ما قامت به فرنسا بالجزائر⁽⁹⁾ مكتفياً بما صرح به في قسنطينة خلال زيارته للجزائر سنة 2007 حين قال بأن الاستعمار ظالم وغير عادل⁽¹⁰⁾.

وقد طلبت فرنسا من الجزائريين النظر إلى مستقبل العلاقات بين البلدين وعدم الالتفات أبداً إلى الوراثة⁽¹¹⁾.

- الموقف الجزائري

يتفق الجزائريون على أنّ الفترة الاستعمارية الفرنسية (1830-1962) هي مرحلة قهر واستعباد وتخلف، أخرجتهم من نور الحضارة التي كانوا فيها إلى ظلام الاستعمار البغيض، ويفندون كلّ المزاعم التي بررت بها فرنسا ممارساتها في الجزائر، ويعلنون أن وجودهم وحضارتهم أعرق وأقدم من الوجود الفرنسي. فالدولة الجزائرية، لم تكن وليدة الاستقلال، كما يزعم بعض الفرنسيين⁽¹²⁾ بل أن الجزائر "ليست كياناً حديث النشأة، فمنذ أيام ماسينييسا المؤسس الأول للدولة النوميديّة، ويوغرطة رائد المقاومة ضد السيطرة الرومانية أخذ الإطار الجغرافي يتحدد في معالمه الكبرى، وبدأ الطابع الوطني يتأكد باستمرار خلال التطور الذي شهدته الجزائر في حقب من التاريخ⁽¹³⁾".

وهناك عدّة حقائق تؤكّد هذا التوجه في التاريخ الحديث والمعاصر منها أنّ الدولة الجزائرية كانت لها علاقات سياسية واقتصادية مع العديد

من دول العالم خاصة الدول الكبرى منها -آنذاك- أي قبل احتلالها من فرنسا، ومن هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية التي أبرمت معها معاهدات⁽¹⁴⁾ كما كانت الجزائر أولى الدول التي اعترفت باستقلالها على عهد الداي عمر باشا.

أما بالنسبة لفرنسا فالوقائع التاريخية تؤكد أنها طالما التجأت إلى الدولة الجزائرية لإنقاذها كلما وقعت في ورطة، من ذلك قيام خير الدين باي الجزائر بمساعدة ملك فرنسا فرسوا الاول سنة 1535 ضد (جنوا) وفي سنة 1536 ضد شارل الخامس (charles 5)⁽¹⁵⁾، كما أن الملك هنري الرابع (Henri 4) قد استغاث بالدولة الجزائرية سنة 1595 كي تعينه على تخليص مرسيليا من أيدي الثائرين على الدولة الفرنسية المعروفين باسم (les liqueurs)⁽¹⁶⁾.

أما في الميدان الاقتصادي فإن الجزائر لم تبخل على تقديم المساعدات والإعانات لفرنسا كلما ألّمت بها أزمة اقتصادية، حيث أن دايات الجزائر طالما أمدوا فرنسا بكميات وافرة من القمح والقنب والخيول والمال، إّما على شكل مساعدات أو قروض بدون فوائد⁽¹⁷⁾.

وكان من نتيجة ذلك أن تطورت العلاقة السياسية بين البلدين، فتم تبادل السفراء بينهما ابتداء من سنة 1561. كما عرض نابليون بونابرت (Napolén Bonaparte) (نابليون الأول) على الجزائر معاهدة سنة 1802 "تعامل الجزائر على أساسها معاملة الدولة الصديقة بالنسبة لفرنسا" وقد قبلت الجزائر ذلك⁽¹⁸⁾.

أما بالنسبة لإنجلترا والدنمرك وهولندا ومملكة نابولي وسردينيا فقد كانت هذه الدول تشتري ودّ الجزائر بدفع إتاوة يتفق على قيمتها بين البلدين، وذلك مقابل الحصول على الأمان لمرور سفنها في البحر الأبيض المتوسط، لأن الجزائر تعتبره بحرًا إسلاميًا. وكان للجزائر ممثلون لمعظم الدول وتمارس السيادة الكاملة.

وقد أشارت إلى هذه الحقائق مذكرة حزب الشعب الجزائري المقدمة للجامعة العربية سنة 1954 والتي جاء فيها "لقد كان الشعب الجزائري دولة منظمة مستقلة، تتمتع بجميع السيادة، وتتعامل مع جميع الدول على قدم المساواة إن لم نقل على ما كانت تمليه هي، إذ كانت سيدة البحر الأبيض المتوسط"⁽¹⁹⁾. لهذا نجد فرحات عباس في كتابه ليل الاستعمار يتساءل قائلاً: "لماذا يحرفون التاريخ، وينكرون الحقيقة الناصعة؟ لماذا يجعلون من اغتصاب الجزائر وإبادة الجزائريين عملاً حضارياً؟ ولفائدة من وقع التحضر؟ وما هي هذه المدنية التي يتشددون بها؟"⁽²⁰⁾.

أمّا رضا مالك فيقول:

"إن أولئك الذين يحنون إلى الماضي ويقولون لنا الآن أنهم جاؤوا لتحضرنا يكفي فقط أن نذكرهم بهذا القانون (يقصد قانون الأهالي)"⁽²¹⁾.

أمّا الأستاذ مولود قاسم نايت بلقاسم فيقول: "وكأننا كنا منذ فجر التاريخ قطيعاً بلا راعٍ، بدون مشاركة في المسيرة الإنسانية!"⁽²²⁾، ثم يضيف لابد من الصعود في شجرة الأقدمية والأثالة، والعراقة والتاريخية حتى الأب المشترك سيدنا آدم عليه السلام، فإن الجزائر أعرق من فرنسا، وأقدم، وأكثر منها أثالة وتاريخية بما يزيد عن قرنين على الأقل.

بل أنّ بعض الفرنسيين أنفسهم يقرون بأن أسلافهم لم يسدوا أي خدمة حضارية للجزائريين، بل على العكس من ذلك تماماً سعوا للقضاء على مجدهم الحضاري، ومن هؤلاء النائب الفرنسي دي توكفيل (Tockville) الذي صرح داخل مجلس وزراء بلاده سنة 1847 بما يلي:

"إن المجتمع الإسلامي لم يكن غير متمدن... كان يحتوي على عدد كبير من المؤسسات الدينية مهمتها البر والإحسان ونشر التعليم في جميع الوطن، وقد استحوذنا على مداخلها وحرفنا أهدافها، وقضينا على الجمعيات الخيرية، وخربنا المدارس فهدمنا دعائم العرفان وشتتنا شمل الزوايا، لقد انطفأت في الجزائر مشاعل العلم وأهملنا العلماء والفقهاء المسلمين فصاروا قومًا بورًا وقذفنا بالمسلمين في البؤس والجوع فأصبحوا ينادون ويلًا وثبورًا

ثم صرنا بهم الى الحالة البائسة أسوا مما كانوا عليه فسخطوا علينا سخطاً كبيراً" (23).

لهذه الأسباب يرفض الجزائريون "قانون تمجيد الاستعمار" ويعتبرونه اعتداء على تاريخهم، وتزييف للحقائق، وبالتالي لابد من إلغائه أو على الأقل إصدار قانون مضاد تحت اسم "قانون تجريم الاستعمار" وهو ما عكّر العلاقة بين البلدين.

أ- الأسباب الحقيقية للاحتلال الفرنسي للجزائر

لقد حاول الفرنسيون تبرير احتلالهم للجزائر بعدة ذرائع. ففي البداية ادعوا أن الداي حسين (24) رفض تقديم مبررات عن أسباب حجه لأحد السفن الفرنسية في عنابة، وأنه لم يحترم شروط المعاهدة التي أبرمها مع الفرنسيين إضافة إلى أن الحكومة الجزائرية ألغت الامتيازات الفرنسية في سواحل بلادها، ثم زعموا بأن الداي رفض إلغاء نظام الرّق الذي كان يمارس على الأسرى من الأوروبيين وأخيراً تعللوا بحادثة المروحة (25) لدى احتلالهم للجزائر، أي أنهم جاؤوا دفاعاً عن الكرامة والشرف المهان من طرف الداي حسين، خاصة وأنّ هذا الأخير رفض رفضاً قاطعاً الاعتذار عما بدر منه في حق ممثل فرنسا الكونت دي يورمون (Debourmont) وهو ما حاولوا تأكيده خلال البيان الذي نشره على الشعب الجزائري عشية الاحتلال والذي جاء فيه "إنّ الباشا حاكمكم من حيث أنّه تجرّأ على بهدلة بيرق فرنسا المستحق كل الاعتبار، وأقدم على إهانته فقد تسبّب بجهله هذا كل ما هو عتيق أن يحل بكم من الكوارث والمضرات لكونه دعا عليكم الحرب من قبلنا..." (26).

لكن استقراء المخططات الفرنسية يبيّن أنّ رغبة الفرنسيين ومحاولاتهم للاستيلاء على الجزائر لم تكن وليدة حادثة المروحة، بل أقدم من ذلك بكثير، ويكفي أن نشير هنا إلى بعضها لأنّ المجال لا يتسع لذكرها كلها وهي عديدة منها محاولات القنصل ديكريس (DEKEREY) الذي وضع مشروعات لاحتلال الجزائر الأول سنة 1782 والثاني سنة 1791، كما أعدّ

تقريرًا سنة 1802 أوضح فيه أهمية تحطيم الجزائر بالنسبة للمصالح الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط ومن ذلك الاستيلاء على الأموال المحفوظة في خزينة القسبة والتي قدرها بحوالي مائة مليون فرنك⁽²⁷⁾.

وهناك مشروع فرنسوا فيليب لومي الذي وضعه سنة 1780 واقترح فيه خطة للاحتلال تتم عن طريق مهاجمة الجزائر من الناحية الشرقية أو الغربية⁽²⁸⁾. وهناك مشروع دييوا تونفيل الذي قدّم سنة 1801 إلى نابليون بوناپرت (Napélen Bonaparte) وقد تضمن بعض المقترحات الواجب إتباعها لاستقرار الأوضاع بعد الاحتلال⁽²⁹⁾. علمًا أن المشاريع الفرنسية الساعية لاحتلال الجزائر تواصلت إلى أن تحقق الاحتلال الفعلي للجزائر سنة 1830⁽³⁰⁾ وعليه يمكن القول أن رغبة الاستيلاء على الجزائر قد راودت الفرنسيين منذ وقت بعيد وظلت تختمر في الأذهان إلى أن أتيحت الظروف المحلية والدولية المناسبة، ووجد المبرر فتحولت الرغبة إلى ممارسة فعلية، وإن الأهداف الحقيقية للاحتلال تتمثل فيما يلي:

1- الأهداف السياسية

كان الملك شارل العاشر (1824-1830)⁽³¹⁾ قبل غزو الجزائر يتخبط في مشاكل سياسية خطيرة تهدد عرشه بالزوال نتيجة الأخطاء العديدة التي ارتكبها و أدت إلى ظهور أزمات عديدة اتخذتها المعارضة، التي تحالفت ضده، و استغلّتها أحسن استغلال بهدف إسقاط نظامه مما اضطره إلى حلّ مجلس النواب الذي كان يسيطر عليه الليبراليون وإعادة الانتخابات لكي يرجح الكفة لصالح أنصاره ثم قام بالحملة لكي تحقق له ما يلي:

- جعلها وسيلة عملية لدعم أنصاره في الانتخابات، كي يفوز بأكبر عدد من المقاعد في مجلس النواب تمكنه من كبح جماح معارضي السياسيين، وتميرير القوانين التي يرغب في تمريرها دون معارضة فعالة قادرة على إعاقتها.

- إبعاد العناصر المشاغبة بتجنيدتها ضمن الحملة العسكرية، حيث يتم التخلص منها أثناء المعارك التي تواجه الغزو، وفي حالة تحقيق النصر يتم استقرارها بالجزائر نهائيًا.

- إعادة الاعتبار لفرنسا كقوة في أوروبا وأمريكا بعد فقدانها كندا ولوزيانا وسان دومينيك⁽³²⁾، ولم يعد بوسعها التوسع داخل أوروبا، لأن الدول الأوروبية الكبرى كانت لها بالمرصاد مما جعلها تفكر في البحث عن مجالات أخرى تجسد لها هذه الرغبة في التوسع⁽³³⁾.

غير أن الهدف السياسي يتمثل في "دكّ قواعد المجتمع (الجزائري) وتحويل البلاد إلى جزء لا يتجزأ من فرنسا"⁽³⁴⁾ خاصة وأن الطرف أصبح مناسباً تماماً بعد أن تحطم الأسطول الجزائري من طرف الحلف المقدس الأوروبي بقيادة بريطانيا يوم 27 أوت 1816 وما تبقى من الأسطول الجزائري تحطم في معركة نافارين (أكتوبر 1827)⁽³⁵⁾، هذا إلى جانب معاناة الجزائر من أزمة داخلية متعددة الجوانب، وضغط أوروبي مستمر بعد انتهاء أعمال مؤتمر فيينا وظهور ما يسمى بالوئام الأوروبي⁽³⁶⁾.

2- الأهداف الاقتصادية

كانت خيرات الجزائر المتنوعة محل أطماع الكثير من الفرنسيين الذين زاروا الجزائر من المغامرين والجواسيس وغيرهم، خاصة المنتجات الفلاحية كالحبوب والزيتون والكروم والقنب، وكذا الكنوز البحرية مثل المرجان الذي تزخر به سواحل المنطقة الشرقية، إضافة إلى الأخشاب ذات النوعية الجيدة الصالحة لصناعة السفن.

وقد ازدادت هذه الأطماع بعد قيام الثورة الصناعية في أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر، حيث أصبحت الدول الأوروبية بما فيها فرنسا في حاجة ماسة إلى المواد الأولية والأسواق والأيدي العاملة الرخيصة، وهو ما حفز ذوي المصالح على دفع بلادهم للدخول في مغامرة عسكرية تمكنها من وضع يدها على الجزائر. يبدو ذلك من خلال التقرير الذي وجهه وزير الحربية الفرنسية كليرمون تونير (C.Tonnerre).

إلى الملك شارل العاشر (Charles X) عام 1827 واصفاً الحالة الاقتصادية التي كانت عليها الجزائر حيث قال: "إن الخزينة الجزائرية كانت تضم 150 مليون فرنك، وأن للجزائر موانئ عديدة وسهولاً خصبة،

وغابات صالحة لبناء السفن، وهناك مناجم الحديد والرصاص وجبال من الملح والمواد الكيماوية الأخرى⁽³⁷⁾.

كما نشر العالم الاقتصادي الفرنسي سيسموندي قبيل الحملة العسكرية مقالاً، ومما جاء فيه: "إن الجزائر لن نحتلها فقط، بل نستعمرها، وسنجعل منها بلداً آخر، يستقر بها الزائد من سكاننا، وينتشر فيها الفائض من نشاط بلادنا في مختلف الميادين"⁽³⁸⁾.

وقد تأكدت تلك الأطماع عشية الاحتلال، إذ ما كادت الجزائر تسقط بيد الفرنسيين حتى نهبوا قصر القصبة بأعلى المدينة، بما فيه من أموال ومجوهرات وسلاح، قدرت بـ 7 أطنان و312 كلف من الذهب و108 طناً و704 كلف من الفضة إلى جانب السلاح والعتاد والعقار"⁽³⁹⁾.

أما الكاتب جول جيرار فكاد يردد سنة 1861 أن الجزائر "تعوض الـ 500 مليون فرنك التي تدفعها كل سنة مقابل المواد الزراعية مثل الكتان الزيتون، السكر، الخمور، التبغ، الحبوب، الماشية والمعادن كالحديد والرصاص والنحاس والأخشاب وغيرها من المواد التي تستوردها من الخارج"⁽⁴⁰⁾.

يستنتج مما سبق أن ظروف فرنسا الاقتصادية المتمثلة في الأزمات المتلاحقة بسبب الحروب العديدة التي خاضتها، إضافة إلى الثورة الصناعية التي قامت بها وما تتطلبه من مواد أولية وأسواق وأيدي عاملة رخيصة، والنمو الديموغرافي الكبير الذي شهدته في تلك الفترة التي سبقت الغزو كلها دوافع اقتصادية شجعت على الاحتلال.

- الأهداف الدينية

إن محاولات الغرب المسيحي تشويه صورة الإسلام ومهاجمة المسلمين متكررة وقديمة يمكن الإشارة هنا إلى الحروب الصليبية التي دامت حوالي مائتي سنة أي من 1096 إلى 1291⁽⁴¹⁾ وقد ازدادت حدة خاصة على الجزائر بعد امتلاك هذه الأخيرة لأسطول بحري قوي فرض وجوده في البحر الأبيض المتوسط حيث اتهم الجزائريون بالقرصنة، واضطهاد المسيحيين، لهذا يقول

المؤرخ جمال قنان: "إننا لا نستبعد أن تكون للذهنية الصليبية تأثيرها في توجيه هذا الجهد التوسعي إلى منطقة المغرب وبالذات ضد الجزائر التي كانت تشكل قلعة للصمود في مواجهة الزحف الأوروبي في هذه الفترة".

هذه الروح الانتقامية الصليبية هي التي دفعت بالكثير من الأوروبيين إلى احتلال الجزائر انتقاماً من المسلمين الذين طالما اعتدوا -حسب رأيهم- على المسيحيين واسروا ألقاً منهم. أضف إلى ذلك أن فرنسا كانت تشعر بأنها حامية الكاثوليك، وأن تحقيق أي انتصار على حساب الجزائر هو بمثابة انتصار للمسيحية على الإسلام، لهذا، فالحملة الفرنسية على الجزائر اصطحبت معها ستة عشر (16) قسيساً، خطب فيهم دوبرمون (Debourment)⁽⁴²⁾ بعد الاستئمان قائلًا: "أنكم أعدتم معنا فتح باب المسيحية في إفريقيا"⁽⁴³⁾ وقد كان ينظر إلى الجنود الذين ماتوا في الجزائر على أنهم شهداء المسيحية.

- جرائم وفضائح فرنسا في الجزائر

ما أن سقطت عاصمة الجزائر يوم 5 جويلية 1830، وقبل أن يجف الحبر الذي كتبت به معاهدة الاستئمان، الموقعة بين قائد الحملة الفرنسية الكونت دي بورمون (Debourment) والداي حسين حتى تنكر لها الفرنسيون رغم أنها تنص على أن "تبقى ممارسة الدين الإسلامي حرة، وتبقى حرية السكان بمختلف طوائفهم ونحلهم، وممتلكاتهم وتجارهم وصناعاتهم مصونة، وسوف يحترم شرف نساءهم"⁽⁴⁴⁾.

وقد شمل هذا التنكر جميع الميادين على النحو التالي:

- الميدان العسكري

إن فضائح فرنسا في الميدان العسكري كثيرة ومتنوعة لا يسمح المجال لذكرها كلها، لذا سأشير إلى نقطتين هامتين فقط لندرك "الدور الحضاري الفرنسي في هذه البلاد".

القوانين الجائرة التي صدرت في حق الجزائريين بين 1830-1962 والتي بلغت تسعة آلاف قرار وقانون (9000)، كلها قوانين رادعة ومهينة للشعب الجزائري منها قانون 1834 الذي صدر مباشرة بعد الاستيلاء على الجزائر والذي أزال الشخصية الدولية لها وألحقها بفرنسا⁽⁴⁵⁾. وقانون 1881 أو ما يعرف بقانون الاندجينا أو الأهالي⁽⁴⁶⁾، وقد سمي بقانون العقوبات لأنه عبارة عن سلسلة من العقوبات المسلطة على الشعب الجزائري، كما أنه سخر الجزائريين لخدمة المستعمر الفرنسي وأذنبه من المتجنسين بجنسيته. وقانون كريميو (Cremieux) لسنة 1870⁽⁴⁷⁾ الذي يحمل اسم صاحبه والذي يقضي بمنح المواطنة الفرنسية لكل يهود الجزائر وبصفة سلطوية أي إلزامية وكان من نتيجته أن قسم السكان الجزائريون إلى فئتين، فئة اليهود المقدر عددهم بـ 35000 يهودي وقد منحت لهم حقوق المواطنة الفرنسية، وفئة المسلمين الذين عوملوا بالبطش والاحتقار ورابع هذه القوانين هو ما يعرف بدستور الجزائر لسنة 1947 الذي نصت المادة الأولى منه على أن الجزائر قطعة من الأرض الفرنسية، وأن سكانها رعايا فرنسيين⁽⁴⁸⁾.

الممارسات القمعية المسلطة على الجزائريين، والمتمثلة في الإبادة الجماعية، والقتل والتعذيب والاغتصاب والتهجير القسري وانتزاع الأملاك العامة والتعدي على الهوية خاصة، والضرائب الجائرة، وهدم المباني والمساجد ومختلف دور العبادة، وإتلاف التراث، حيث لم تسلم حتى المقابر وعظام الأموات التي نبشت وجمع الكثير منها وحولت إلى المصانع الفرنسية بمرسليلا وغيرها ليصنع منها السكر ولعل أخطر تلك المجازر الجماعية والمتعددة ما يلي:

- مجزرة العوفية يوم 7 أفريل 1830 التي ارتكبها الجيش الفرنسي بقيادة الدوق دي روفيقو (Duc de Rovigo) في حق القبائل الجزائرية التي كانت تسكن منطقة وادي الحراش، والتي كانت من نتيجتها إبادة حوالي اثني عشر ألف نسمة من أفرادها⁽⁴⁹⁾.

- مجزرة البليدة البشعة التي ارتكبت يوم 26 نوفمبر 1830 بأمر من الجنرال كلوزال (Genéral Clauzel) وكانت حصيلتها أكثر من أربعمئة جزائري⁽⁵⁰⁾.

- مجزرة أولاد رياح القاطنة بجبال الظهرة التي نفذها الجنرال بيلييسي (Genéral Pélissier) حيث قام بحرق كل ممتلكات هذه القبيلة ثم تابع الفارين إلى الغار المسمى بغار الفراشيش حيث سدّ مدخله، ثم أشعل بمساعدة جنوده النار في الحطب وتسرب الدخان إلى الداخل، وكان من نتيجة ذلك هلاك كل من كان بالداخل، حيث فاق عددهم الألف نسمة كلهم -تقريباً- من الشيوخ والأطفال والنساء، لأن الرجال كانوا ضمن مقاومة الشيخ الشريف بومعزة⁽⁵¹⁾، إضافة إلى ما حدث لقبيلة (بني الأوفية) التي بطش بها المستعمر غدرًا وتحت جناح الظلام، فذهب ضحية هذا الغدر الآلاف من أبنائها⁽⁵²⁾.

هذه المجازر وغيرها لم يحاول غلاة المستعمرين إنكارها أو إخفاءها أو التقليل من بشاعتها، بل اعترفوا بها وسجلوها بما في ذلك الهيئات الرسمية الفرنسية التي أقرت صراحة بهذه الأعمال، ومنها لجنة التحقيق البرلمانية التي جاء في تقريرها الصادر في نوفمبر 1833 ما يلي:

"لقد استحوذنا على الأوقاف الدينية، ونهبنا الممتلكات التي وعدنا باحترامها، كما وضعنا أيدينا على الممتلكات الخاصة من غير أن نعطي لأصحابها أي تعويض، بل وذهبنا إلى أبعد من ذلك في بعض الأحيان، فأجبرنا أصحاب الأملاك التي استحوذنا عليها أن يدفعوا ثمن تهديم ديارهم، بل وحتى تهديم المساجد. لقد اعتدينا على حرمة المساجد والمقابر والمنازل والأماكن المقدسة عند المسلمين، لقد قتلنا رجالاً يحملون رخص المرور التي أعطيناها لهم، كما أننا ذبحنا كثيرًا من الجزائريين بشبهة عارضة، لقد أبدنا قبائل بأكملها تبين بعدها أنها بريئة... لقد كنا أكثر وحشية حقًا من السكان الذين جئنا لتمدينهم"⁽⁵³⁾.

بل أن بعضهم راح يفاخر بما ارتكبه في حق الجزائريين ويؤكد إصراره على الاستمرار في جرائمه ومن هؤلاء الجنرال (De Montagnac) مونتانيك الذي كتب يوم 31/03/1942 يقول:

"إن قطع المسيحيين لرؤوس العرب مثال رائع يجب تكراره، ولقد أدركت ذلك منذ زمن، وأؤكد لك إنني لن أترك أحداً يفلت من مخالبني دون الإطاحة برأسه، ولتعلم أنني كلما شعرت بالحاجة إلى الترفيه عن نفسي أمرت بقطع الرؤوس..."⁽⁵⁴⁾.

- الميدان الاقتصادي

لا تختلف "إنجازات" فرنسا في الميدان الاقتصادي عن "إنجازاتها" في الميدان العسكري، حيث قامت على تفجير الجزائريين وإذلالهم ونهب ممتلكاتهم وفرض الضرائب الباهظة والمتنوعة عليهم (ضرائب الزكاة تدفع على الحيوانات، زكاة العشر وكانت تدفع قبل الاحتلال، الضرائب القانونية وفق نظام الضرائب الفرنسي...) وعندما يعجز الإنسان عن أداء ما عليه من غرامات أو ضرائب فإن المحصل يقصد منزله ويحجز كل ما لديه من أشياء⁽⁵⁵⁾. ولتحقيق ذلك قامت فرنسا بإصدار عدة قوانين منها:

- قانون الحجز لعام 1871 الذي ينص على تجريد الأهالي الثائرين ضد السلطات الفرنسية من أملاكهم، وهو ما أكد الحاكم العام "دي جيدون" بقوله: "الأملاك المحتجزة من القبائل المتمردة، تشكل المصادر الأكثر وضوحاً لإنشاء قرى جديدة بواسطة الحجز، فإن الدولة تحصل في الحين على المصادر الترابية التي هي في حاجة إليها للاستيطان"⁽⁵⁶⁾. هذا التوجه لقي استحساناً من طرف الصحافة الفرنسية، فكتبت صحيفة الجزائر الفرنسية (L'Algérie française) يوم 21 ماي 1871 تقول: "يجب أن يجرد المنتفضون من أراضيهم، حيواناتهم، من كل الثروات بأنواعها"⁽⁵⁷⁾.

- قانون "فارني"⁽⁵⁸⁾ جويلية 1873 الذي هدف إلى القضاء على الملكية الجماعية للأعراش، حيث أقام الملكية الفردية داخل أراضي القبائل الجماعية

كما فتح المجال أمام المضاربين من الأوروبيين واليهود وسهل نمو الإقطاع في الجزائر⁽⁵⁹⁾.

- قانون 1887 الخاص بحق الدولة في تجريد الأراضي لكل دوار وتقسيمها بين الأفراد والعائلات وهو ما أدى إلى حصول الأوروبيين على أراضي واسعة من أراضي الجزائريين⁽⁶⁰⁾.

- قوانين أخرى متعددة كقوانين الغابات الصادرة سنة 1874 و1885 و1943 والتي تهدف كلها إلى تجريم مستغلي الغابات من الجزائريين وتحميلهم مسؤولية الحرائق إلى جانب مصادرة الأراضي التي لا يتوفر أصحابها على وثائق ملكيتها⁽⁶¹⁾.

- الميدان الصناعي

أما في الميدان الصناعي فقد تركزت جهود الفرنسيين على استنزاف الثروات الباطنية وتوجيهها على شكل مواد خام لخدمة الصناعة الفرنسية⁽⁶²⁾، وعدم إقامة صناعة تحويلية، مع الإبقاء على الصناعات الاستخراجية والتقليدية البسيطة وهو ما ساعد على ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي.

كل ذلك أدى إلى:

- 1- نشوء طبقة فلاحية ممتازة من المتمرين الفرنسيين وحدهم.
- 2- نشوء طبقة من المستضعفين الفلاحين من الأهالي وحدهم.
- 3- افتقار الفلاحين الجزائريين.
- 4- عدم وجود صناعات للتحويل.
- 5- الاستغلال الاستعماري الخالص للمعادن والغابات.
- 6- تجارة خارجية تحتوي أهم صادراتها على الإنتاج الفلاحي للاستعمار، و وارداتها على مواد الاستهلاك التي يباع معظمها للجماهير الجزائرية⁽⁶³⁾.

- في الميدان الاجتماعي

سعى الفرنسيون منذ حلولهم بالجزائر، إلى تطبيق سياسة اجتماعية تقوم على:

أ- تجهيل الشعب الجزائري لضمان خضوعه و استسلامه، ففي تقرير كتبه دوكرو (DOCRO) إلى نابليون الثالث جاء فيه ما يلي: لنعرقل ما استطعنا تطور المدارس الإسلامية والزوايا... وبكلمة أوضح نسعى إلى تجريد الشعب الجزائري من السلاح المادي والمعنوي... يجب أن نعمل في اتجاه معاكس بالنسبة للعنصر الأروبي لنخلق ونطور بجميع الإمكانيات الروح و التنظيم العسكري لمعمرينا...⁽⁶⁴⁾.

ب- عدم إيلاء أي اهتمام للميدان الصحي، بل أن المستعمر الفرنسي لم يكتف بإعراضه عن مكافحة بعض الأمراض الأهلية، بل نقل معه بعض الأمراض كالسل والزهري وهو ما يؤكد الدكتور "جيولني" بقوله: "عندما دخل الفرنسيون إلى الجزائر وجدوا بلادا خالية من مرض السل، وقد استشهد "السيد لويز شرفالي" في كتابه مشكلة السكان في الشمال الإفريقي"⁽⁶⁵⁾ وطبعا هذا التدهور الصحي يعود أساسا إلى قلة الأطباء، ونقص التجهيز الصحي⁽⁶⁶⁾ وضعف الميزانية المخصصة لهذا القطاع.

ج- الحط من مكانة اللغة العربية، إذ أول عمل قامت به فرنسا في شأنها هو محوها من جميع المكاتب والإدارات والسجلات الرسمية والتجارية والمحاكم على اعتبار أن اللغة الفرنسية وحدها هي لغة الدولة في الجزائر والعربية لغة أجنبية⁽⁶⁷⁾.

د- تدني مستوى معيشة الشعب الجزائري بحرمانه من المهن والوظائف التي تعود عليه بالنفع وإبعاده عن الأرض والقيام بأعمال مهنية شاقة بأجور زهيدة الأمر الذي أدى إلى انتشار البطالة⁽⁶⁸⁾ والمجاعات لعل أخطرها تلك التي عاشها ما بين سنة 1866-1869 والتي أدت إلى وفاة أعداد كبيرة من الجزائريين⁽⁶⁹⁾.

هـ- فرض العديد من القيود على حرية الجزائريين وصفها الزعيم المصري "محمد فريد" الذي زار الجزائر سنة 1901 بقوله: "يعامل المسلمون في

الجزائر بقوانين مخصوصة في غاية الشدة والصرامة فهم محرومون من حرية الكتابة وحرية الاجتماع، بل من حرية السفر والانتقال، وحرية مطالعة الكتب والجرائد... فلا يجوز لهم أن يؤلفوا أي جمعية ولو لفتح المدارس ونشر التعليم أو لمجرد نقل الخبر واسداد المعروف إلا بإذن خاص، وهذا الإذن لا يمنح مطلقا، كما لا يجوز لهم تأسيس مطبعة أو جريدة...⁽⁷⁰⁾.

كل ذلك جعل المجتمع الجزائري يعيش وضعا كارثيا غداة الاستقلال في جميع النواحي نتيجة معاناته من وجود استعماري فرنسي دام 132 سنة تمثل في عدة ظواهر منها: الفقر، المرض، الجهل، البطالة، النزوح الريفي، الهجرة نحو الخارج⁽⁷¹⁾.

- الخاتمة

لم يكتف الاستعمار الفرنسي في الجزائر باستغلال ما فوق الارض وما تحتها واستعباد الانسان الجزائري وجعله سلاله مقهورة يمثل دور العبيد ، بل تعدى ذلك بأسلوبه المكيفي إلى إفراغ تاريخنا من محتوياته الإيجابية عبر عمليات الفسخ والمسح وإعادة النسخ في محاولة منه لإرباك الجزائريين وتشكيكهم في تاريخهم ونشر أطروحاته المزيفة والمسمومة بدعوى نشر الحضارة .

- الهوامش

-
- (1) <http://www.imtidad.com/home/printview/1523>.
- (2) جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص22.
- (3) نفسه، ص22.
- (4) أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار العودة، بيروت، (د. ت)، ص73.
- (5) جمال قنان، دراسات في المقاومة والاستعمار، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، (د. ت)، ص126.
- (6) المقاومة الجزائرية، ع7، (16/02/1957).
- (7) <http://www.annabaa.org/nbanews/51/132.htm>
- (8) جريدة الشروق اليومي، الجمعة (14/10/2011)، ص3.
- (9) نفسه.
- (10) جريدة الشروق، ع2805، (27 ديسمبر 2009).
- (11) الشروق اليومي، (11/12/2011)، ص4.
- (12) مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الاولى داخلاً وخارجاً على غرة نوفمبر، أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، دار البعث، قسنطينة، 1984، صص163، 164.
- (13) جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني، الجزائر، 1976، ص23.
- (14) المقاومة الجزائرية، ع7، (16/02/1957).
- (15) نفسه.
- (16) نفسه.
- (17) نفسه.
- (18) جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية (1790-1830)، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 2005، ص134.

- (19) الذاكرة، ع2، س2، ربيع 1995، ص94.
- (20) مجلة الجيش، ع556، نوفمبر 2009، ص40.
- (21) مجلة الجيش، ع568، نوفمبر 2010، الملحق ص6.
- (22) مولود قاسم، المرجع السابق، ص164.
- (23) نفسه، ص159.
- (24) الداي حسين: ولد لأب تركي وأم يونانية، ولد في ليفورن الإيطالية. علمه والده القرآن والكتابة، في سن العشرين انتقل إلى القسطنطينية وتطوع في فرقة سلاح المدفعية بعد تكوين في فانسان بفرنسا، تولى الإيالة منذ 1818 خلفاً للداي علي خوجة، وقد تولى الحكم في فترة صعبة على المستويين الداخلي والخارجي تجلّى ذلك في المؤامرات الدولية (مؤتمر فيينا - اكس لاشايل) بالإضافة على عدم التوازن الذي ألت إليه الجزائر مقارنة بما بلغته أوروبا من تطور تكنولوجي. وخلال حكمه تمكن الفرنسيون من احتلال الجزائر وإبرام معاهدة الانتماء يوم 5 جويلية 1830. وفي 10 جويلية 1830 مع حوالي 2500 انكشاري قاصداً مدينة نابلي الإيطالية ومنها اتجه إلى ازمير ثم استقر في مصر ومات فيها. وزارة التربية الوطنية، المرجع السابق، ص15.
- (25) تتلخص هذه الحادثة في أن الحكومة الفرنسية كانت تلقت مبالغ مالية بدون فوائد من الجزائر دون أن تسدها، وبمناسبة عيد الفطر يوم 29 أفريل 1827 حضر القنصل الفرنسي (Duvel) لتقديم تهاني العيد للداي، فاستفسر هذا الأخير عن الرسائل التي بعث بها إلى الملك "شارل العاشر" والمتعلقة بالديون فأجابه القنصل بوقاحة قائلاً: "إن ملك فرنسا لا يتنازل لإجابة شخص مثلك" وكانت هذه الإجابة أمام ديوانه، فغضب الداي ولوح له بمروحة أمرأ إياه بالخروج (ويزعم بعض المؤرخين الفرنسيين أن ضربه بها). فاتخذت فرنسا ذلك ذريعة لاحتلال الجزائر .
- عمر سعد الله: الحملة الفرنسية على الجزائر في ظل القانون الدولي، مجلة المصادر، ع12، 2005، ص15.
- (26) أبو القاسم سعد الله، أول بيان فرنسي للشعب الجزائري، ظروفه ونصه، المعرفة، ع17، 1965، ص5-13.
- (27) مختاري الطيب، اللجنة الإفريقية 1833-1834م، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، المقاومة الوطنية والثورة التحريرية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، 2010، ص13.

- (28) نفس المرجع ص13.
- (29) نفس المرجع ص14.
- (30) للاطلاع أكثر على هذه المشاريع انظر مختاري الطيب المرجع السابق ص ص13، 15.
- (31) شارل العاشر (1757-1836) ملك فرنسا آخر ملوك سلالة آل بوربون تولى الحكم بعد وفاة الملك لويس الثامن عشر سنة 1824، حيث تراجع عن بعض المكاسب التي جاءت بها الثورة الفرنسية وأعطى امتيازات رجال الدين والأشراف، كما ألغى حرية الصحافة وجرّد معظم الطبقة المتوسطة من حق الانتخاب وحل المجلس النيابي في 17 ماي 1830 مما عجل بالثورة والإطاحة به سنة 1830، فهرب إلى إنجلترا وتوفي في النمسا بمرض الكوليرا سنة 1836. أنظر: عبد الفتاح حسن أبو عليّة، إسماعيل ياغي: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، د م ن، الرياض، 1979، ص ص318، 319.
- (32) علي تابلت، تاريخ أسطورة المروحة والاحتلال 29 أبريل 1827، مجلة الذاكرة، ع1، خريف 1994، ص104.
- (33) جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، وحدة الطباعة بالروبية، الجزائر، 1994، ص93.
- (34) نفس المرجع، ص92.
- (35) علي تابلت، تاريخ أسطورة المروحة والاحتلال 29 أبريل 1827، مجلة الذاكرة، ع1، خريف 1994، ص104.
- (36) جمال قنان، قضايا ودراسات، المرجع السابق، ص93.
- (37) أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص26.
- (38) عبد الحفيظ مقدم، مداخلة تقدم بها الباحث في اليومين الدراسيين اللذين نظمهما بمعهد التاريخ بمناسبة الذكرى الأربعين لثورة نوفمبر، الفترة بين 19 إلى 22 أكتوبر 1994.
- (39) عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، بيروت، 1980، ص418.

(40) نقلاً عن الطاهر بن خروف، التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للريف الجزائري 1830-1962، الذاكرة، مج2، ربيع 1995، ص141.

(41) http://arz.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8_%D8%B5%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D9%87#.D8.AA.D9.88.D8.A7.D8.B1.D9.8A.D8.AE

(42) دي بورمون (1773-1846) أحد جنرالات نابوليون بوناپرت، التحق بالملك لويس 18 قبل معركة واترلو، عينه شارل العاشر وزيرا للحربية، قاد الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1880.

(43) عبد الجليل التميمي، التفكير الديني والتشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن 19، المجلة المغاربية التاريخية ع1، جانفي 1974، ص14.

(44) حمدان بن عثمان خوخة، المرأة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975 ص ص 203، 204.

(45) شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر، ترجمة المعهد العالي للترجمة، شركة دار الأمة، ط1، الجزائر، 2008، ص202.

(46) للتعرف على الخطايا التي يعاقب عليها قانون الأهالي: أنظر صالح عباد، المرجع السابق، ص85.

(47) الزبير سيف الإسلام، ثورة المقراني في حديث مع الأولاد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص33.

(48) مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة الدكتور حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص ص 140، 141.

(49) عن مذبحة العوفية انظر محمد بن عبد الكريم، حمدان بن عثمان خوخة الجزائري ومذكراته، دار الثقافة، بيروت، 1972، ص236.

(50) وزارة المجاهدين، العدوان الفرنسي على الجزائر، الخلفيات والأبعاد، سلسلة المشاريع الكبرى، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر 2007، ص 134.

(51) مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص ص 112، 113.

(52) الزبير سيف الإسلام، سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1988، ص124.

(53) محمد الصالح الصديق، كيف ننسى وهذه جرائمهم، دار هومة، الجزائر، 2009، ص ص54، 55.

(54) نقلا عن محمد العربي الزبيري، اعترافات مخزية، الشروق اليومي، الخميس 11 أكتوبر 2007، ص13.

(55) عام 1870 كان مبلغ ما استخلصته إدارة الاحتلال من الضرائب العربية 14 مليون فرنك من 22 مليون فرنك كانت مجمل الضرائب التي استخلصت هذه السنة. جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث.

(56) MARC LAMURIERE, HISTOIRE DE L'ALGERIE ILLUSTRÉE DE 1830 A CE JOURS ED CONTIERE PARIS 192, P137.

(57) صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص66.

(58) فارني، طبيب وجراح ولد سنة 1810، عين مساعد جراح في مستشفى وهران عام 1832 حيث استقر منذ ذلك الوقت في الجزائر، التحق بالانصالية الفرنسية لدى الأمير عبد القادر بمعسكر، عين مديرا للشؤون المدنية في مقاطعة وهران عام 1848، ثم عين مقررا لدى المجلس الأعلى للإدارة في الجزائر سنة 1949، لكن الإمبراطورية أحالته على التقاعد الشيء الذي أدى به إلى تكريس وقته في نشر الكتب التي تدافع عن المصالح الكولونيالية، وهو محرر الكراسات الجزائرية (Les Cahiers Algériens) التي اعتبرها المعمرون ميثاقا لهم ضد الإمبراطورية. نقلاً عن صالح عباد، المرجع السابق ص77.

(59) MARC-LAMURIERE. OP. CIT, P59.

(60) Robert Estoublon ; Adolphe Lefebure code de L'Algérie Adolphe Jourdan librairie ED; Alger 1896 p740.

(61) الزبير سيف الإسلام ، سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر، المرجع السابق، ص31.

(62) حزب جبهة التحرير الوطني، الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، مج1، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د، ت)، ص15.

(63) نفسه.

(64) الزبير سيف الإسلام، سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر، المرجع السابق، ص31.

(65) يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين.

- (66) سنة 1953 كان عدد الأسيرة بالجزائر 4783 سريرا فقط لمرضى السل وهو ما يسمح بقبول مريض واحد بهذا الداء من كل مائة مريض؛ هنري كلود، الاستعمار في المغرب العربي، ترجمة محمد عيتاني، منشورات مكتبة المعارف، بيروت (د ت) ص 127.
- (67) مجلة الذاكرة، العدد الأول، فريق 1415 الموافق لـ 1994، ص 150.
- (68) يوجد مليون عاطل لا يجدون أي عمل في الأرض ولا في الصناعة ولا في التجارة. أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، (د ت) ص 103.
- (69) محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1990.
- (70) وزارة التربية الوطنية، مديرية التكوين، التكوين الخاص بأساتذة المدرسة الأساسية، التاريخ، ديسمبر 1999، ص ص 86، 87.
- (71) جبهة التحرير الوطني، ميثاق الجزائر، مطبعة جريدة النصر، قسنطينة، الجزائر، (د ت) ص 99.